الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.42/Rev.1*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
29 November 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (ح) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

إريتريا، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتونس، والجزائر، وجزر سليمان، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجورجيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، وسورينام، وسيشيل، وغيانا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكوبا، ولبنان، ونيبال، ونيكاراغوا، وهندوراس: مشروع قرار منقح

الانسجام مع الطبيعة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

051211 051211 11-61197 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥]،

وإذ تشير إلى قراريها ١٦٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن الانسجام مع الطبيعة وقرارها ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي خصصت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يوما دوليا لأمنا الأرض،

وإذ تشير أيضا إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢[٦]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٥٣/٦٤ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ المعنون ''يوم نوروز الدولي'' وقرارها ٣٠٩/٦٥، المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، المعنون ''السعادة: في سبيل توخي نهج شامل تجاه التنمية''،

وإذ تحيط علما بالحوار التفاعلي للجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة، الذي عقد في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ للاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض من خلال مناقشة سبل التشجيع على توخي نَهج شامل تجاه التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة والاطلاع على الخبرات الوطنية المتعلقة بمعايير ومؤشرات قياس التنمية المستدامة التي تنسجم مع الطبيعة،

وإذ تلاحظ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض، الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠[٧]،

وإذ تقر بأهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في البرازيل في عام ٢٠١٢،

---

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٧/٣٧، المرفق.

(٧) انظر A/64/777، المرفقين الأول والثاني.

وإذ تعرب عن قلقها إزاء التدهور البيئي الموثق وما تخلفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي على الطبيعة، وإذ تسلم بالحاجة إلى تعزيز المعارف العلمية المتعلقة بآثار الأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية،

وإذ تسلم بأن الناتج المحلي الإجمالي لم يكن يراد به أن يكون مؤشرا على قياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية، وبضرورة التغلب على هذا القصور فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والعمل المضطلع به في هذا الصدد،

وإذ تسلم أيضا بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكما،

وإذ تؤكد من جديد أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأنه ينبغي لجميع البلدان أن تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد، على أن يكون لجميع البلدان حظ في فوائد هذه العملية، مع مراعاة مبادئ ريو، بما فيها، ضمن مبادئ أخرى، مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة في الوقت ذاته، على النحو الوارد في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،

وإذ تسلم بأن العديد من الحضارات وثقافات الشعوب الأصلية العريقة أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها للصلة الوطيدة التي تربط البشر بالطبيعة والتي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

وإذ تسلم أيضا بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبجهودهم الرامية إلى ابتكار نموذج أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

وإذ ترى أن التنمية المستدامة مفهوم شامل يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

١ - **تحيط علما** بالتقرير الثاني للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة[٨]؛

٢ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد، في الدورة السادسة والستين للجمعية، حوارا تفاعليا في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي

(٨) A/66/302.

لأمنا الأرض في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بمشاركة الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة، لمناقشة الاستنتاجات العلمية المتعلقة بكيفية تأثير الأنشطة البشرية على النظام الإيكولوجي للأرض؛

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا من أجل مشاركة الخبراء المستقلين في الحوار التفاعلي المزمع إجراؤه في الجلسة العامة المقرر عقدها في أثناء الاحتفال بذكرى اليوم الدولي لأمنا الأرض في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وتدعو الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى النظر في المساهمة في هذا الصندوق؛

٤ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل الاستعانة بالبوابات الحالية المخصصة للمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تتعهدها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة لجمع المعلومات والإسهامات بشأن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها للتشجيع على اتباع نهج شامل تجاه التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة بهدف الدفع قدما بتكامل الأعمال العلمية في العديد من التخصصات، بما في ذلك قصص النجاح في مجال الاستفادة من المعارف التقليدية، والتشريعات الوطنية القائمة، آخذا في اعتباره أن بوابة سيبدأ تشغيلها لهذا الغرض بحلول عام ٢٠١٢؛

٥ - **تلاحظ** العملية التحضيرية الجارية حاليا لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

٦ - **تشجع** جميع البلدان وهيئات منظومة المتحدة ذات الصلة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة وتدعو المجتمع الدولي وهيئات منظومة الأمم المتحدة المعنية إلى مساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية عن طريق تزويدها بالدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛

٧ - **تدعو** الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى العمل مع الأطراف الأخرى ذات الصلة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والخبراء والأوساط الأكاديمية، حسب الاقتضاء، لإيجاد سبل ووسائل جديدة للتغلب على أوجه القصور المتعلقة باعتبار الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتحسين قياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.